وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية التربية





مجلة علمية محكمة

العلل النحوية

م.م..حيدر فرحان عبد
جامعة واسط – كلية القانون

المبحث الأول(العلل النحوية)

العلة في اللغة[١]:-

يأتي مصطلح العلة في اللغة لمعانٍ كثيرة منها:-

أنها تأتي بمعنى العذر كما ورد في حديث عاصم بن ثابت:- (ما علتي وإنا جلد نابل)[٢] أي ما عذري في ترك الجهاد، ومعي أهبة القتال فوضع العلة موضع العذر، وفي المثل:- (لا تَعْدم خرقاء علَّة)[٣]. يقال هذا لكل معتل ومتعذر عن شيء وهو يقدر عليه.

وتأتي بمعنى السبب كما جاء في حديث عائشة (رض)[٤]:- (فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الرّاحلة) أي بسببها.

وتأتي بمعنى المرض يُقال علّ واعتلّ أي مرض فهو عليل أعلة الله ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة.

وتأتي العلة بمعنى الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول.

أما العلة في الاصطلاح، فالعلة هي الركن الرابع من أركان القياس[٥]، وقياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة[٦].

وعرف أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) بأنها:- (تغير المعلول كما كان عليه)[٧]. اي ان هذا التغير خروج عن الأصل، إذن للعلة ارتباط بالأصل، لان ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولأنَّ (من عدل عن الأصل أفتقر الى إقامته الدليل، لعدوله عن الأصل)[٨].

اما عن نشأة العلة وتطورها، فان العرب كما هو معروف كانت قبل الإسلام تنطق لغتها على سجيتها فصيحة سليمة، وما أن جاء الإسلام واختلط العرب بغيرهم، حتى ظهرت الحاجة الى علم يعصم العربية من الضعف والفساد فكان هذا واحد من أسباب وضع النحو العربي الذي انطلق من الحرص الشديد على أداء نصوص القرآن أداء صحيحاً بعيد عن اللحن، وقد كان علماء اللغة الأوائل ممن يعنون بقراءة القرآن وتدبير آياته وتفسيرها لاستلهام ما جاء بها من معانِ وعبر ودروس، ولذا فقد وقفوا على عدد من الآيات التي حملت تعليلات لأحكام شرعية، وقد تثبت أولئك العلماء بمبدأ النظر والتدبير من تقصير الظواهر اللغوية، وقد أكد الجاحظ (ت٢٥٥هـ) مشروعية هذا المبدأ بقوله:- (إن الله عز وجل لم يردد في كتابه ذكر الاعتبار والحث على التفكير والترغيب في النظر وفي التثبث والتعرّف، إلا وهو يرد أن تكونوا علماء من ذلك الجهة حكماء من هذه التعبئة)[٩].

لذا فمن غير الحق أن يقال إنَّ علماء اللغة اخذوا التعليل عن المنطق اليوناني، أو عن الفقهاء، والمتكلمين، وذهب الى هذا الرأي الدكتور تمام حسان في كلامه عن قواعد التوجيه عند اللغويين العرب إذ يقول:- (فهل لنا في ضوء هذا التشابه يبن منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول إن كلتا الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلامي)

ونجعـل ذلـك رداً علـى الـذين يحلـو لهـم أن يـذيعوا باتهـام بالأخـذ عـن اليونان؟)[١٠].

فقد وجدت العلة سبيلها في النحو العربي منذ عهد مبكر، ونسب امر العناية بها الى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، قال ابن سلام (ت٢٣١هـ):- (فكان اول من بَعَجَ النّحو ومدّ القياس والعلل)[١١].

وقال القفطي (ت٦٤٦هـ) إنه (أول من شرح العلل)[٤] وذكر ابن جني إن ابا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) أول من نقل استعمال التعليل عن العرب، فقد روى نصاً عن الأصمعي (ت١٦هـ) عن أبي عمرو وأنه قال:- (سمعتُ رجلاً من اليمن يقول:- فلان لعوب- جاءته

كتـابي فاحتقرهـا- فقلـت لـه:- أتقـول جاءتـه كتـابي. قـال:- نعـم ألـيس بصحيفة)[١٢] فحمله على المعنى.

وهذا يعد بداية مبدأ التعليل عند النحاة، ويرى ابن جني أنهم محقين في ذهابهم الى ضرورة ايجاد علة لكل ما يسمعون، اذ يقول:- (أفتراك تريد من ابي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرَّبوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا إعرابيا جافياً عفلا، يعّلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا:- فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمه)[١٣].

ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) في طليعة العلماء الذي استنبطوا القواعد والإحكام اللغوية وأسندوها بالعلل، قال الزبيدي (ت٣٧٩هـ) إنه:- (استنبط... من علل النحو ما لم يستنبط احد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق)[١٤].

وقد سئل الخليل عن مصدر العلل فقال:- (إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنه علة لما عللته منه، فان أكن أصبت العلة فهو الذي ألمست، وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق او بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال:- انما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطر بباله فحمله لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك، فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)(١٥).

وبهذا فتح الخليل باب التعليل أمام العلماء فاقتفوا أثره، فنرى سيبويه تلميذه (ت١٨٠هـ) بقول:- (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)(١٦) فهو لا يكتفي بالتعليل لما يكثر من كلامهم بل يعلل لما يخرج عن تلك القواعد.

هذا عند علماء اللغة في القرن الثاني الهجري، اما في القرن الثالث فنرى ان العلة أصبحت رديف الحكم النحوي لا تفارقه على نحو ما عرف عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) وكانت وسيلة امتحان ومناظرة، فاتخذوها موضوعاً ذا قيمة، فراحوا يضعون مؤلفات فيها(١٧).

أما في القرن الخامس حيث امتزج النحو بالفلسفة والمنطق وبالجدل الكلامي وبالأسلوب الفقهي، ونتيجة لهذا الاتصال ظهرت نزعات مناهضة لهذا الاتجاه منها ما جاء على يد ابن حزم الاندلسي (ت٤٥٦هـ) عند هجومه على

علل النحويين اذ يقول:- (كلها فاسدة لا يرجع منها شيء الى الحقيقة البيئية. وانما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع اليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو. مع انه تحكم فاسد متناقض- فهو أيضاً كذب... شيء يعلم كل ذي حسن أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت الى ما سمع منها بعد ذلك)[١٨].

أما في القرن السادس فقد ظهرت دعوات أخرى من لدن علماء العربية من ابرز هذه الدعوات، دعوة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) الذي حمل لواءها في كتابه (الرد على النحاة) والذي دعا فيه الى إلغاء نظرية العامل والغاء العلل الثواني والثوالث اذ يقول:- (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني، والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال:- لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول:- ولمَ رُفعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له:- كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.... لو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له:- للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال، فلمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لان الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واجب، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب

للمفعول لان الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر الذي يوقع العِلْمَ)[١٩].

فهو يذهب مع العلل الأولى، أما العلتان الأخيرتان فيرى انه لا علاقة لها بواقع اللغة. اما ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) فيذهب الى القول:- (إنَّ أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك،

ولما كان العقل يأباه ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، قُلدَّ في ذلك كما قُلدَّ في رفع الفاعل ونصب المفعول)[٢٠].

فهو يرفض علل النحويين، ويعزو الأمر في صدور الاحكام اللغوية الى الاختيار العرفي الاعتباطي، وهذا مما أكده في رده على من أقام الأدلة على أصول النحو اذ يقول:- (هذه الادلة واهية لا تثبت على محك الجدل، فان هؤلاء الذين تصدروا لأقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، وإلا فمن اين علم هؤلاء أنَّ الحكمة التي دعت الواضع الى رفع الفاعل، ونصب المفعول هي التي ذكروها)[٢١].

أما أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) فقد أتفق مع ابن مضاء القرطبي في دعوته الى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة تعليل الظواهر اللغوية والنحوية اذ يقول:- (ولم أرَ أحدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلاّ قاضي الجماعة الأمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك)[٢٢].

وهذا ما أشارت اليه الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (دراسات في كتاب سيبويه) اذ تقول:- (ومال ابو حيان .... الى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل في اللغة والنحو، ونفر من التعاليل واطرحها، ونادى يترك الافائدة فيه منها وما لا يكسبنا علماً باللغة او النحو العربي، لان هذين العلمين ليسا بحاجة الى التعليل، والتعليل عنده لا يكون الا بعد تقرر السماع)[٢٣].

فأبو حيان انتقد النحويين، لكثرة تعليلاتهم التي يرى انها افسدت النحو، وجعلته كلما يبعث السأم في النفوس إذ يقول:- (والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعليل احكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح

لكان اجدى وانفع، وكثيراً ما تطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردّ بعضم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب منسأم من ذلك ولا يحصل في ايدينا شيء من العلم)[٢٤].

فهو لم يرفض العلل الثواني، والعلل الثوالث كما رفضها ابن مضاء وإنما هو يريد رفض علل النحاة التي لا طائل منها وهذا ما ذكرته الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي[٢٥].

اما علماء العربية المحدثين فقد سارت آراؤهم باتجاهين، الأول تأثرهم بمواقف القدماء ولاسيما، موقف ابن مضاء القرطبي، والثاني تأثرهم بمناهج الدرس اللغوي الحديث:- المنهج الوصفي والمنهج التحويلي[٢٦].

هذه مقدمة وجيزة عن نشأة العلة وتطورها قدمتها استجابةً لمتطلبات البحث ولم اطل الكلام فيها لان هذا الموضوع قد اشبع بحثاً من قبل الباحثين الذين درسوا العلة النحوية، ولغرض التوسع بالموضوع ينظر:-

الإيضاح في علل النحو للزجاجي، وعلل النحو لابن الوراق، وأسرار العربية لابن الانباري، والعلة النحوية نشأتها وتطورها، لمازن مبارك.

المبحث الثاني (العلل النحوية)

أولا:- علة المعنى الرافع للمبتدأ والخبر:-

المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو مسندٌ ومسند إليه وذكر سيبويه أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ لقوله:- (فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبني عليه كلام، والمبتدأ والمبني رفع، فالابتداء لا

يكون الا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند اليه...)[٢٧].

اما المبرد[٢٨]، وابن السراج[٢٩]، فذهبا الى ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، ووافقهم في ذلك ابن برهان[٣٠].

اما ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) فذهب الى ان الرافع للمبتدأ هو المعنى، وهو عنده أنّ العامل لا يقع الا قبل المعمول فيه، فاذا قلت:- (اقام زيد) ارتفع بفعله، فاذا قلت (زيد قام) لم يكن بد من ان يكون في (قام) ضمير يعود الى (زيد) لان المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول:- (مررت بزيدٍ)[٣١].

أما الزجاجي فذهب الى أنّ العامل في المبتدأ هو مضارعته للفاعل والعامل في الخبر هو المبتدأ لقوله:- الابتداء معنى رَفَعَه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك إنَّ المبتدأ لابد له من خبر، ولابد للخبر من مبتدأ لسند اليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى احدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رُفع نحو قولك:- (زيدٌ قائم) فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، و(قائم) خبره)[٣٢].

أما ابي الحسن محمد بن الوراق[١](ت٣٨١هـ) فقد وافق سيبويه، والزجاجي في رأيه في الرافع للمبتدأ والخبر ووافقه في ذلك الجرجاني[٣٣].

<u>ثانياً:- علة المعنى الرافع للفعل المضارع:-</u>

الفعل المضارع مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذهب سيبويه إن الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم لقوله:- (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ او موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ

ولا مبني على مبتدأ، او في موضع اسم مجرور او منصوب، فانها مرتفعة، وكينونتها من هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها)[٣٤].

وقال في موضع آخر:- (ومن زعم ان الأفعال ترتفع بالابتداء، فانه ينبغي ان ينصبها اذا كانت في موضع ينصب فيه الاسم، ويجرها اذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم)[٣٥]

وقد نص على ذلك من البصريين ومنهم المبرد[٣٦]، والزجاجي[٣٧]، وابن الرواق[٣٨]، وابن جني[٣٩]، والجرجاني[٤٠]، والسيوطي[٤١].

ويلاحظ إنَّ الكوفيين ومنهم الفراء ذهبوا الى أنَّ الفعل المضارع يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم[٤٢].

أما الكسائي[٤٣] فذهب الى انه يرتفع بما في أوله من الزوائد، وقد عابَ ابن الوراق ما ذهب إليه الكسائي وعلل سبب ذلك بقوله:- (لأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً، وهي موجودة فيه، لان عوامل النصب لا يجوز ان تدخل على عوامل الرفع، لانه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها، فيؤدي ذلك الى ان يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال، وهذا محال)[٤٤].

وبهذا الرد ردَّ ابن الانباري على الكسائي[٤٥].

أما قول الفراء فذهب ابن الوراق الى صحته وفساده في الوقت نفسه وعلل ذلك بقوله:- (إنّه جعل النصب والجزم قبل الرفع، لانه يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم وأول أحوال الإعراب الرفع، وقوله يوجب ان يكون الرفع بعد النصب والجزم، فلهذا فسد)[٤٦]. وهذا ما ردَّ به ابن الانباري على الفراء[٤٧].

وما ذهب إليه الفراء، ذهب إليه ابن مالك[٤٨].

ثالثاً:- علة إعراب جمع المؤنث السالم على ما هو عليه:-

جمع المذكر لما سوّى فيه بين الجر والنصب أتبعه في ذلك جمع المؤنث السالم طلباً للتناسب من حيث انهما جمعا تصحيح وإنّ المؤنث فرع على المذكر

وقد نص على ذلك المبرد[٤٩] والجرجاني[٥٠] وابن الخشاب[٥١] اما ابن الوراق فبين العلة في زيادة الالف والتاء دون غيرهما من الحروف بقوله:- (إن حروف المد أولى بالزيادة، وكانت الالف اولى في هذه المواضع، لانها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل، والجمع أيضاً ثقيل فوجب ان يدخل أخف الحروف، فكانت الألف. أحق بذلك لخفتها، ولم يجز ان تزاد معها من حروف المدواللين.... ولم يجز الاقتصار على الالف وحدها لئلا يلتبس بالتثنية فطلبوا حرفاً يكون بدلاً من الواو التي هي حروف مد فجاؤوا بالتاء.....)[٥٢].

وما ذكره ابن الوراق نص عليه ابن الانباري[٥٣].

<u>رابعاً:- علة اعراب كلا وكلتا مضافين الى الضمير:-</u>

يرى البصريون إن كلّ واحدٍ من (كلا) و(كلتا) مثنى معنى مفرد لفظاً فالإلف فيهما غير إلف التثنية خلافاً للكوفيين والدليل عنده عود الضمير اليهما تارة مثنى حملا على المعنى واستشهد بقول الشاعر[٥٤]:-

كلاهما حين جد الجرى بينهما قد اقلعا وكلا أنفيهما راب

وأخرى حملاً على اللفظ واستشهد بقول الشاعر[٥٥]:-

كلا أخوينا ذو رحال كأنهم أسود الثرى من كل أغلب ضيغهم

ونحو قوله تعالى:- (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)[٥٦].

ويرى النحاة ان العلة في انقلاب الإلف منها الى الياء في الجر والنصب عند الإضافة الى ضمير أمران.

أحدهما:- شبهها بلزوم معنى بالف التثنية المنقلبة ياء في النصب والجر.

ثانيهما:- شبهها بلزوم الاتصال بالاسم وانجرار ذلك بعدها لألف (على) و(الى) المنقلبة ياءً عند الضمير واستشهد بقول الشاعر:-[٥٧]

طاروا كلاهن قطر كلاها

والذي نص على ذلك ابن جني[٥٨] وابن برهان[٥٩] وابن الخشاب[٦٠] وابن الانباري[٦١]، اما سيبويه فذهب الى ان الف (كلتا)، للتأنيث، والتاء بدل من لام الفعل وهي واو والاصل (اكلو)، وقد ابدلت تاءً، لانَّ في التاء علم التأنيث[٦٢].

اما الفراء[٦٣] فذهب الى ان (كلا) مثنى، وهو مأخوذ من (كل) فحققت اللام وزيدت الالف للتثنية. وقد ردَّ ابن الوراق على الفراء بقوله:- (.... وهذا القول ليس بشيء، وذلك انه لو كان مثنى لوجب ان تنقلب الفه في الجر والنصب مع الاسم المظهر، فلما وجدناه بالالف في جميع الاعراب، علمنا أن ألفه ليست للتثنية ومن جهة المعنى، فإنّ معنى (كلا) مخالفة لمعنى (كل)

لان (كلا) للإحاطة، و(كلا) تدل على شيء مخصوص، فعلمنا أيضاً من المعنى انه ليس احدهما مأخوذ من الآخر.....)[٦٤].

<u>خامساً:- علة إعراب الأسماء الستة بالحروف</u>

ذكر البصريون سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف بقوله:- (.... أن (فوه)، (ذو مال) لو أعربا بترك إشباع الحركات لكانا قد بقيا على حرف واحد، والحذف يقع في العين واللام منهما وهذا خلاف القياس، أما (أبوه)، (اخو) (حموها) لو تركت على حرفين بإعرابها بالحركات كان ذلك خلاف القياس من حذف الثالث منها أقوى منه في (غد) (يد).... تكون التكميل في أسماء العقلاء ادخل في الطلب منه في غيرها) [٦٥].

وقصدوا بذلك أنَّ ما جاء في الأسماء على حرفين قليل، لان الثلاثة أقل الأصول، لذلك اذا حذفوا كان خلاف القياس. وما ذكره البصريون مخالفاً للكوفيين(٦٦).

الخاتمة

١- تأتي العلة النحوية لمعانٍ كثيرة منها (العذر ،والسبب ، والمرض ، والحدث) وقد تم تفصيل ذلك في المبحث الأول .

٢-أما في الإصلاح فان العلة تعد الركن الرابع من أركان القياس وقياس العلة معمولٍ به بالإجماع عند العلماء كافة و عرف أبو الحسن الرماني العلة (ت ٣٨٤ هـ)بأنها (تغيير المعمول كما كان عليه).

٣-ظهرت العلة النحوية مع ظهور الإسلام و ذلك لاختلاط العرب بغيرهم فأرادوا علم يعصم لغتهم من الضعف و الفساد و كان هذا احد أسباب وضع النحو العربي الذي انطلق من الحرص الشديد على أداء نصوص القران و تدبير آياته و تفسيرها لاستلهام ما جاء فيها من معان و دروس و عبر.

٤-أما في ما جاء بان العرب اخذوا التعليل عن المنطق اليوناني أو عن الفقهاء و المتكلمين فهذا من غير الحق و ذهب إلى هذا الرأي الدكتور تمام حسان في كلامه عن قواعد التوجيه عند اللغويين العرب إذ قال (فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء و منهج النحاة ان نقول أن كلتا الطائفتين تختلف من معين واحد يمكن آن نطلق عليه (المنهج الإسلامي) ونجعل ذلك ردا على الذين يحلوا لهم أن يذيعوا باتهام بالأخذ عن اليونان

٥-وجدت العلة سبيلها في النحو العربي منذ عهد مبكر و نسب أمر العناية

بها الى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)قال ابن سلام (ت٢٣١هـ)(فكان أول من بجع النحو ومد القياس والعلل)وقال القفطي (ت ٦٤٦

هـ)انه(أول من شرح العلل)و بعدها تطورت العلة النحوية عند الخليل بن

احمد الفراهيدي إذ فتح باب التعليل أمام العلماء فاتبعوا أثره وراحوا يضعون

مؤلفات فيها.

٦- أما مصادر البحث الأساسية فانقسمت حسب موضوعاته الأساسية فاعتمدت فيه على مصادر كثيرة منها ،الإيضاح في علل النحو للزجاجي ،وعلل النحو لابن الوراق وإسرار العربية لابن الانباري والعلة النحوية نشأتها وتطورها لمازن

مبارك فضلاً عن المصادر النحوية مثل الكتاب لسيبويه ،والمقتضب للمبرد ، والأصول في النحو لابن السراج وغيرها .

٧-تناولت بعض مواضيع (العلل النحوية) على سبيل الاستدلال لا الحصر وقد بينت فيها أراء النحاة من البصريين والكوفيين .

الهوامش

(١) ينظر:- لسان العرب، مادة (علل) ٩/٣٦٥-٣٧٠.

(٢) ينظر:- الفائق في غريب الحديث ٣/٢٠.

(٣) ينظر:- مجمع الأمثال ٣/١٧٦.

(٤) ينظر:- صحيح مسلم، شرح النوري، ٨/١٥٦-١٥٧.

(٥) ينظر:- الاقتراح/ ٣٩.

(٦) ينظر:- لمع الأدلة في أصول النحو /٥٣.

(٧) الحدود/ ٦٧.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٤٠)/ ١٨٨.

(٩) الأصول في النحو/ ٢٠٨.

(١٠) طبقات فحول الشعراء ١٤/١.

(١١) انباه الرواة على أنباه النحاة ١٠٥/٢.

(١) الخصائص ٢٦٢/١.

(١٢) الخصائص ٢٦٢/١-٢٦٣.

(١٣) طبقات النحويين واللغويين/ ٢٣.

(١٤) الكتاب ٦٥/١.

(١٥) ينظر العلة النحوية نشأتها وتطورها/ ٦٧.

(١٦) نظريات في اللغة عند ابن حزم/ ٣١-٣٢.

(١٨) الرد على النحاة/ ١٥١-١٥٢.

(١٩) المثل السائر ٧١/١.

(٢٠) المصدر السابق ٧١/١.

(٢١) منهج السالك /٢٣١.

(٢٢) منهج السالك/ ٢٣٠، وابو حيان النحوي- د. خديجة الحديثي/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٢٣) الكتاب ١٢٥/٢.

(٢٤) ينظر:- المقتضب ١٢٦/٤.

(٢٥) ينظر:- الاصول ٥٨/١.

(٢٦) ينظر:- علل النحو/ ٣٦٨-٣٧٠.
(٢٧) ينظر:- المقتصد ٢١٤/١.
(٢٨) ينظر:-المقتضب ٥/٢.
(٢٩) ينظر:- علل النحو/ ٢٦٥ وما بعدها.
(٣٠) ينظر:- الخصائص ١١٠/١.
(٣١) المقتصد ٢١٣/١.
(٣٢) ينظر:- الاقتراح /٦٤.
(٣٣) ينظر:- معاني القرآن ٤٨/١.
(٣٤) علل النحو/ ٢٦٧، والانصاف في مسائل الخلاف ٣١٩/٢.
(٣٥) علل النحو/ ٢٦٧.
(٣٦) ينظر:- اسرار العربية/ ٢٩.
(٣٧) علل النحو /٢٦٨.
(٣٨) ينظر:- اسرار العربية/ ٢٩.
(٣٩) ينظر:- تسهيل الفوائد/ ٢٢٨.
(٤٠) ينظر:- المقتضب ٧٠٦/١، ٧/٤.
(٤١) ينظر:- المقتصد ٢٠٣/١.
(٤٢) ينظر:- المرتجل /٧١.
(٤٣) علل النحو/ ٢٤١ وما بعدها.
(٤٤) ينظر:- اسرار العربية/ ٦٠ وما بعدها.
(٤٥) لم اهتدي الى قائله.
(٤٦) لم اهتدي الى قائله.
(٤٧) الكهف/ ٣٣.

(٤٨) لم اهتدي الى قائله.

(٤٩) ينظر:- اللمع /٨٦.

(٥٠) ينظر:- شرح اللمع ٢٢٨/١.

(٥١) ينظر:- المرتجل/ ٦٧-٧٠.

(٥٢) ينظر:- اسرار العربية/ ٢٨٦-٢٨٩.

(٥٣) ينظر:- الكتاب ٤٠٠/٣.

(٥٤) ينظر:- معاني القرآن ١١٩/٢-١٢٠.

(٥٥) علل النحو /٥٣٤.

(٥٦) ينظر:- المقتضب ٢٣٩/١-٢٤٢. وعلل النحو /٢١٣-٢١٤ والمرتجل /٥٦، وإسرار العربية/٤٣، وشرح المفصل ٥١/١.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

٢- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، دار التضامن- بغداد، ط١٩٦٦م.
٣- أحياء النحو، ابراهيم مصطفى، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
٤- أسرار العربية/ ابن الانباري:- ابو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ) تحقيق:- محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق، ١٩٦٧م.
٥- الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد، ١٩٨٨م.
٦- الأصول في النحو:- ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦):- عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٧- الأقتراح في علم أصول النحو:- جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، جمعية دائرة المعارف العثمانية، ط٢، (١٣٥٩هـ).
٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة:- علي بن يوسف القفطي، (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق:- أبو الفضل أبراهيم، دار الكتب المصرية- القاهرة، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
٩- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو بركات كمال الدين بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق:- محي الدين عبد الحميد، مطبعة الأستقامة، القاهرة، ط١ ١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م.
١٠- الإيضاح في علل النحو:- أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق:- مازن مبارك، مطبعة المدني- مصر ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.
١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ أبن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق:- محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة:- ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
١٢- الجمل في النحو:- أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق:- د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط٤، بيروت، ١٩٨٨م.
١٣- الحدود/ ابو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٨هـ) تحقيق ابراهيم السامرائي دار الفكر للنشر والتوزيع/ عمان- ١٩٨٤م.
١٤- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل/ ابو محمد السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق:- سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر- بيروت ١٩٨٠م.

١٥- الحيوان، الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق:- عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي واولاده، ط١: ١٣٥٦هـ -١٩٣٨م.
١٦- دراسات في كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات- الكويت، دار غريب
١٧- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تحقيق:- شوقي ضيف دار الفكر العربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
١٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني:- أحمد بن عبد الله المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق:- أحمد محمد الخرط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، (لات).
١٩- السيوطي النحوي/ د. عدنان محمد سلمان/ دار الرسالة للطباعة- بغداد ط١ ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٢٠- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق:- محمد عبد القادر عطا وطارق محي السيد/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط١ ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢١- شرح المفصل/ ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)/ عالم الكتاب- بيروت (لات).
٢٢- صحيح مسلم/ شرح النووي (ت٦٧٦هـ)/ دار الفكر، بيروت- لبنان، ط٨ ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٣- علل النحو/ أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ)/ تحقيق:- محمود محمد محمود نصار/ دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان/ ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٢٤- الفائق في غريب الحديث/ جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق:- محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٢(لات).
٢٥- في النحو العربي- نقد وتوجيه- الدكتور مهدي المخزومي/ المكتبة العصرية صيدا- بيروت/ ط١، ١٩٦٤.
٢٦- الكتاب/ سيبويه:- عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)/ تحقيق:- اميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية- بيروت/ ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٧- لسان العرب:- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (٦٣٠- ٧١١هـ). طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها:- امين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي دار احياء التراث العربية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.

٢٨- اللمع في العربية:- ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق:- فائز عمر، دار الأمل للطباعة والنشر- الأردن، ط١ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٢٩- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:- أبن الأثير (ت٦٣٧هـ) تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده- مصر ١٣٥٨- ١٩٤٩م.

٣٠- مجمع الأمثال:- أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)/ تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد/ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

٣١- المرتجل:- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢هـ- ٥٦٧هـ)، تحقيق:- علي حيدر/ دمشق. ١٣٩٢- ١٩٧٢م.

٣٢- معاني القرآن/ الأخفش:- ابو الحسن بن مسعده (ت ٢١٥هـ)، تحقيق:- فائز فارس، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٧٩م، /ط٢ ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٣- معاني القرآن:- الفراء (٢٠٧هـ) ابو زكريا، اعتنى به:- خليل اللبون ويوسف بقاعي، دار احياء التراث العربي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ.

٣٤- المقتصد في شرح الإيضاح:- عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)/ تحقيق:- كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الاعلام- الجمهورية العراقية- دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

٣٥- المقتضب:- أبو العباس محمد بن المبرد (ت ٢٨٥هـ)/ تحقيق:- عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، (لات).

٣٦- منهج السالك الى الفية ابن مالك/ ابو حيان الأندلسي المؤسسة الشرقية الأمريكية ١٩٤٧م.

٣٧- نحو التيسير- دراسة ونقد منهجي/ أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.